

Distr.: General  
16 July 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس  
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)  
بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)  
بشأن الصومال وإريتريا ووفقاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، يشرفني  
أن أحيل طيه تقرير منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من القرار  
الأخير وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها  
وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ه. س. بوري

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين  
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن  
الصومال وإريتريا



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير المطلوب عن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من القرار وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال (انظر الضميمة).

ويود مجتمع المساعدة الإنسانية العامل في الصومال أن يفيد بأنه أبقى، على غرار ما فعل في التقارير الأربعة السابقة، على تعريفه لمصطلح "الشريك المنفذ" عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، وفيما يلي نصه:

"الشريك المنفذ" منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخصائص التالية:

- (أ) تكون المنظمة جزءاً من عملية النداءات الموحدة للصومال (أو عملية الصندوق الإنساني المشترك)؛
- (ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإنني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو إذا احتجتم إلى مزيد من الإيضاح بشأن الحالة الإنسانية في الصومال. وتقبلوا، يا صاحب السعادة، أسامي آيات التقدير.

(توقيع) فاليري أيموس

وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية  
ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

## تقرير منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الصومال

### مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التقرير الخامس الذي يُقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، أي القرار اللاحق لقرار المجلس ١٩١٦ (٢٠١٠). وفي الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٢ (٢٠١١) يطلب المجلس إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ عن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من القرار، وعن أية عوائق تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات مركز المراقب لدى الجمعية العامة التي تقدم المساعدات الإنسانية.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويركز التقرير في المقام الأول على مناطق الصومال الخاضعة لسيطرة حركة الشباب التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملاً بأحكام الفقرة ٨ من قرار المجلس ١٨٤٤ (٢٠٠٨).
- ٣ - وعلى غرار التقارير الأربعة السابقة (S/2010/372، و S/2010/580، و S/2011/125، و S/2011/694)، يوجز هذا التقرير العوائق التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها على عمليات تقديم المساعدة، وكذلك تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها واحتلاسها.
- ٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البيئة الأمنية غير مستقرة في جنوب الصومال ووسطه، مع وقوع صدمات قصيرة الأمد إلا أنها عنيفة بين عدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وقوات الدفاع الكينية، وحركة أهل السنة والجماعة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحركة الشباب. كذلك ظلت منطقتا جنوب الصومال ووسطه تشكلان بؤرة الأزمة الإنسانية. وظلت الصعوبات تكثف إيصال المساعدات الإنسانية نظراً لتفشي انعدام الأمن، والقيود المباشرة التي تفرضها حركة الشباب على العمل الإنساني، والعوائق التي تعترض تقديم المساعدات في مستوطنات المشردين داخلياً، خاصة في مقديشو. وتسعى المنظمات الإنسانية إلى العمل بطرائق متعددة من أجل الموازنة بين المخاطر والتمكّن من إيصال المساعدات للمحتاجين. وتحقق تقدم كبير أيضاً فيما يتصل بالإطار العام لإدارة المخاطر في الصومال.

## العوائق التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها على العمليات

٥ - مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حدث تحسن كبير في الحالة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال. ففي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انخفضت المناطق المتضررة من ظروف المجاعة من ست مناطق إلى ثلاث مناطق. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٢، لم تعد هناك ظروف مجاعة في البلد. ويعزى ذلك بقدر كبير إلى إيصال الفعال للمعونة والغلة الاستثنائية للحصاد في بداية السنة. ومع ذلك تظل المكاسب هشة جدا ويمكن أن تنتكس بسهولة دون مساعدة مستمرة. ولا يزال هناك عدد من الناس يقدر بـ ٢,٥١ مليون نسمة في حاجة إلى مساعدة إنسانية فورية، ويعيش ٧٠ في المائة من هؤلاء في جنوب الصومال. وهناك ١,٣ مليون نسمة غيرهم يحتاجون إلى دعم لسبل كسب العيش. ويظل معدلا سوء التغذية والوفيات مرتفعين بشكل غير مقبول، حيث يعاني ٣٢٠.٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الشديد.

٦ - وتمكنت الجهات الإنسانية الفاعلة من الإبقاء على مستويات الوجود والمساعدة المرتفعة التي تم بلوغها في الربع الرابع من عام ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواجد في الصومال نحو ١٠٧٠ موظف وطني ودولي تابع للأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات. ووفقا لأحدث البيانات، وصلت المساعدات الغذائية إلى ٢,٢ مليون من الصوماليين المحتاجين الذين يبلغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة. وتم علاج ربع مليون من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ووصلت برامج التحصين إلى مليون من الأطفال ومن النساء في سن الحمل. وتمكن الشركاء العاملون في مجال المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية من تنفيذ عمليات لتزويد أكثر من ١,١ مليون شخص بالمياه بصورة مستمرة، وتزويد ١,٦ مليون شخص بالمياه ببرامج مؤقتة للإمداد، وتنفيذ أنشطة مرافق صحية لـ ٦٠٠.٠٠٠ شخص. وازداد حجم مشاريع الأغذية وسبل كسب العيش لتصل إلى أكثر من مليون صومالي حيث أن إعادة بناء القدرة على التحمل حددت بصفقتها هدفا إنسانيا مشتركا ذا أولوية.

٧ - ويظل النزاع في جنوب وسط الصومال يخلق أثرا كبيرا على السكان المدنيين. وفي الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُبلغ عن وصول مشردين داخليا مجموعهم ٩٦٤ ٩٨ شخصا إلى مقديشو. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ وحده، تشرّد حوالي ٢٥.٠٠٠ شخص بسبب القتال بين قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة الشباب. ويتدفق السكان بشكل مستمر إلى كينيا. ومع ذلك، تظل الأرقام الدقيقة غير مؤكدة نظرا لتوقف تسجيل القادمين الجدد في مخيم داداب للاجئين منذ اختطاف عاملي معونة دوليين في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيطرت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية/بعثة الاتحاد الأفريقي على عدد من البلدات، بما في ذلك أفغوييه، وبيدوا، وبلد وينيه، وأفماداو. وفي وقت كتابة التقرير، يستمر التقدم صوب معاقل أخرى لحركة الشباب، بما في ذلك كسمايو. ورغم أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تمكنت من إرساء وجود لها في عدد من البلدات الرئيسية، فإن سيطرتها على تلك المناطق ضعيفة جدا ولا تمتد بصفة عامة إلى خارج حدود البلدات. وتظل حركة الشباب تسيطر حاليا على المناطق المحيطة ببلدات الحاميات، تلك حيث تواصل شن حرب غير متكافئة انطلاقا منها.

٩ - وفي المناطق التي لم تعد خاضعة لسيطرة الحركة، واجهت جهود المنظمات الإنسانية الرامية لزيادة وجودها وأنشطتها صعوبات نتيجة لعدم الوضوح فيما يتصل بالجهات صاحبة السلطة، واشتداد انعدام الأمن، والصعوبات اللوجستية الملازمة أحيانا للإبقاء على طرق الإمداد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قادت حركة الشباب أكثر عدد المنظمات التي يمكنها العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة. علاوة على ذلك، تظل أنباء ترد عن قيام الحركة بفرض ضرائب والاستيلاء على الأصول، مستهدفة بذلك دوائر العمل الإنساني ودوائر الأعمال التجارية الخاصة على السواء.

١٠ - وفي مقديشو، تحسنت الحالة الأمنية إلا أنها تظل متقلبة للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت مقديشو هجمات منتظمة بالقنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المحمولة على مركبات وغيرها) فضلا عن زيادة كبيرة في التهديدات وعمليات القتل المستهدفة التي تقوم بها حركة الشباب. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢، سجلت منظمة الصحة العالمية ٣٣٤٥ إصابة بين المدنيين تم علاجها في المستشفيات الثلاثة الرئيسية في مقديشو. بيد أن من المهم ملاحظة أن ذلك يشكل تقريبا نصف معدل الإصابات التي أُبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١١ - وشهدت مقديشو زيادة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية من مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات المدعومة من تركيا ومنظمة التعاون الإسلامي. وخلال الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية لتوصيل المعونة، تظل تلك المنظمات تواجه طائفة من العقبات. ويظل كل من السلطات على مستوى المقاطعات، والمليشيات غير الخاضعة لضوابط، وممثلي العشائر والمشردين داخليا، يفرض سيطرته على جماعات المشردين داخليا، مما يجد من حصولهم على المعونة أو يفرض إتاوات على ذلك. وأبلغ عدد من المنظمات غير الحكومية عن محاولات تقوم بها السلطات على شتى المستويات للتحكم في توزيع المعونة، أو في نوعية المعونة التي يجري إيصالها، أو لتحديد هوية السكان المستهدفين بها.

## تدابير تخفيف حدة المخاطر

١٢ - يظل خطر تحويل المعونة الإنسانية عن وجهتها يمثل شاغلا في جميع أرجاء الصومال. وسعى المجتمع الدولي إلى معالجة ذلك بوضع طرائق متعددة للبرمجة. واختار عدد من المنظمات مخططات التحويلات النقدية وقسائم التحويل التي تنطوي على قدر أقل من المخاطر.

١٣ - وكما ورد في التقرير الماضي، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري رسميا وحدة لإدارة المخاطر تضم موظفين اثنين ويرأسها مدير للمخاطر. وتشكل وحدة إدارة المخاطر هيكلًا فريدا في منظومة الأمم المتحدة يقدم الدعم لجميع الوكالات والصناديق والبرامج العاملة في الصومال (بما يشمل المساعدة في المجالين الإنساني والإنمائي)، ويساعد أيضا في تيسير تقديم مساعدة أكثر فعالية وكفاءة وتنسيقا لشعب الصومال.

١٤ - وتشارك وحدة إدارة المخاطر بنشاط في تعزيز نظام إدارة المخاطر في المؤسسة في الصومال، وكذلك في منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع وبالاتسار مع المجتمع الدولي. وأكملت الوحدة عددا من تقييمات المخاطر ووفرت دعما في مجال إدارة المخاطر لفريق الأمم المتحدة القطري. وأسفرت تلك التقييمات عن تحديد المجالات المحتملة للغش، والفساد، وتضارب المصالح، فضلا عن وضع موجزات للمخاطر في المؤسسة.

١٥ - ومنذ صدور التقرير السابق، أنشأت الوحدة نظام إدارة معلومات المتعاقدين، وهي قاعدة للبيانات تحتوي على بيانات من تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة ويتواصل العمل للحصول على بيانات من كيانات أخرى تابعة لفريق الأمم المتحدة القطري. وفي الوقت الحاضر تحتوي قاعدة البيانات على معلومات عن ١١٢ ١ متعاقدا فرديا، وعن ١ ٨٥٠ عقدا تتجاوز قيمتها ٣١٧,٨ مليون دولار. ومن الممكن أيضا استخدام النظام لحفظ معلومات عن أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين وكذلك لتحليل تقارير المخاطر وتفصيل السير الذاتية للأفراد، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية.

١٦ - ويتمثل أحد المعالم الرئيسية لتطوير قاعدة البيانات المذكورة في استحداث أداة بحث تمكن المستخدمين من البحث عن أي كيان أو فرد (النص الأصلي بما في ذلك النصوص المكتوبة باللغة العربية، والاسم الرئيسي، والاسم الثاني، والأسماء المستعارة) في جميع القوائم الموحدة التي تحتفظ بها الأمم المتحدة للأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم، بما في ذلك الأشخاص والكيانات الخاضعون لجزاءات مالية. وهذه الوظيفة للنظام شأنها شأن وحدة إدارة المخاطر أمر فريد في منظومة الأمم المتحدة وتعزز العناية الواجبة بقدر كبير.

١٧ - ومواصلة لتعزيز جهود العناية الواجبة، صممت وحدة إدارة المخاطر معايير موحدة دنيا للعناية الواجبة وأكملت إعدادها. وقد تم توفير تلك المعايير لفريق الأمم المتحدة القطري وهي تتسم بأهمية خاصة للأفرقة العاملة في المجموعات. وتقر المعايير بأن النماذج التقليدية للعناية الواجبة تنحو إلى محاباة الكيانات الأكبر حجما نظرا لقدرتها على تقديم مستويات 'مقبولة' من المعلومات من قبيل الحسابات المصرفية والأدلة على وجود آليات للمراجعة الداخلية للحسابات، وهي أشياء يصعب أكثر على الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقدمها. وبالتالي يسفر ذلك عن تقييم تلك الكيانات بأنها تشكل خطرا أكبر، ومن ثم تُفرض عليها جزاءات.

١٨ - ومؤخرا، أنشأت وحدة إدارة المخاطر فريقا لرصد المخاطر سيقوم بأنشطة رصد ومراقبة أساسية في مقديشو وسيكتمل إنشاؤه في تموز/يوليه ٢٠١٢. وسيتولى الفريق، بناء على طلب كيانات الأمم المتحدة، توفير التقييمات والتقارير المرحلية عن إيصال معونة تلك الوكالات في مقديشو، مع تسليط الضوء على المشاكل القائمة أو المحتملة للإدارة العليا. والغرض من ذلك هو توسيع نطاق هذا الدعم البرنامجي ليشمل العمليات في جميع أنحاء الصومال.

١٩ - وسيدعم فريق رصد المخاطر أيضا أنشطة الرصد والتقييم الأوسع نطاقا بإصدار تقارير استراتيجية كل ستة أشهر. وستطوي تلك التقارير على تحليل عام لأنشطة الرصد ونتائجه، والملاحظات والمسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ المشاريع والأنشطة. وستساعد التقارير فريق الأمم المتحدة القطري في إدارة التدخلات وكذلك في تحديد الفرص لتحسين الجماعي للتنفيذ.

٢٠ - وتشارك وحدة إدارة المخاطر بنشاط أيضا في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسة في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا فضلا عن المجتمع الدولي، وذلك عن طريق التدريب فضلا عن الدعم المباشر للجهات المانحة والشركاء وسائر أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويهدف ذلك إلى ضمان إدماج أفضل الممارسات الدولية في نظام إدارة المخاطر في المؤسسة الذي تنفذه الأفرقة القطرية، والتمكين من تقاسم الدروس المستفادة.

### أثر القرارين ١٩١٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٢ (٢٠١١)

٢١ - بعد انقضاء أكثر من عامين منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) ثم القرار ١٩٧٢ (٢٠١١)، تظل وجهات النظر إيجابية نسبيا بشأن ما للقرارين من تأثير في التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة. وكما ورد في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن، هناك توافق في الآراء على أنه رغم حدوث حالات تأخير في البداية، أدى القراران إلى تيسير تقديم الدعم المالي والمادي للأنشطة المنقذة للحياة. وتنص الفقرة ٤ من القرار ١٩٧٢ (٢٠١١) على إعفاء مدته ١٦ شهرا من تنفيذ أحكام الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)؛ وينتهي

هذا الإعفاء في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد يؤدي عدم تحديد فترة الإعفاء المفروضة لأسباب إنسانية إلى حالات تأخير في إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول.

٢٢ - وفيما يتعلق بتأثير القرارين على المنظمات العاملة في الصومال، أجرى منسق الشؤون الإنسانية للصومال، بالنيابة عن منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، مسحا للمنظمات العاملة في البلد بشأن تدابير التخفيف التي اعتمدها مجتمع العمل الإنساني. وأفادت المنظمات التي تم استقصاؤها عن استخدام عدد من تدابير التخفيف من قبيل الفرز الشامل للموظفين والشركاء في التنفيذ والمتعاقدين.

٢٣ - ويواصل عدد من المنظمات العمل خارج نظام الإعفاء. وقد اعتبر البعض إشراك المنظمات الإنسانية في نظام الجزاءات انتقاصا من مبادئ الحياد والاستقلالية.

٢٤ - وعلى الصعيد العالمي، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي تكليفا بإجراء دراسة عن أثر التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب على العمل الإنساني. وستشمل الدراسة استعراضا للتشريعات الوطنية المعنية التي تجرّم تقديم الدعم للكيانات المحددة، أو التعامل معها؛ وتحليلا للأحكام الواردة في اتفاقات التمويل التي تحد من الأنشطة الإنسانية أو تفرض شروطا عليها؛ وبخا للتدابير التي تفرضها الدول المضيفة وتحويل دون تعامل الجهات الفاعلة الإنسانية مع جماعات تعتبر "جماعات إرهابية" أو تقديم الدعم لها، أو تحدد من ذلك التعامل أو الدعم، أو تفرض عليهما شروطا؛ واستعراضا لكيفية اختلاف ردود فعل الجهات الفاعلة الإنسانية إزاء تلك التدابير.

### الخلاصة

٢٥ - رغم حدوث تحسن، لا تزال الحالة في الصومال هشة، ويظل قطاع كبير من سكان الصومال في حاجة مستمرة للمساعدة الإنسانية. ومع أن المخاطر المصاحبة لإيصال المساعدات الإنسانية تظل مرتفعة، شهدت تدابير إدارة المخاطر والحد منها تعزيزا كبيرا. وأصبحت الوكالات الآن قادرة على التكيف سريعا لخفض إمكانية استخدام المساعدات الإنسانية أو احتلاسها إلى الحد الأدنى. وهناك عمليات شاملة موضوعة لتحقيق العناية الواجبة ويجري كذلك بذل جهود لتعزيز نظم الرصد والتقييم.

٢٦ - ونتيجة لارتفاع مستويات المساءلة وتنفيذ تدابير العناية الواجبة، فإن مجلس الأمن مدعو إلى النظر في وقف شرط الإبلاغ الراهن.